ولكن هذا القول لا يصحّ علميّا ولا يسلم من الاعتراض، إلا إذا بيّن القائل به أن مفاهيم المسند والمسند إليه وبصفة عامّة ما سميناه الوظائف النحويّة الأساسية قائمة هي بدورها على مقتضيات شكل المضمون في اللسان العربي. وإلا كنا استدللنا على موافقة التقسيم الثلاثي لشكل المضمون بالاعتماد على مفاهيم لا ندري محتواها الفعلي حسب المنطلقات النظرية لهذا العمل.

ويزداد طرح هذا السؤال تأكّدا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن دراسة القدامى للوظائف النحويّة كانت محلّ نقد من قبل المحدثين وأنّهم طعنوا في مدى مطابقتها لمعطيات العربية. وقد سبق أن عرضنا إلى هذا الجانب من نقدهم في مستهلّ قسم الجملة عند تبويب مآخذهم ولكننا لم نبحثه [1].

فقد شغلنا في ذلك القسم بدراسة المآخذ ذات الطابع الابيستمولوجي العام، لأولويّتها، وتأكّد البتّ فيها قبل غيرها. وكان مؤدّاها إنكار وجود منوال نحوي. وقد آن الأوان لبحث ما أرجأناه، وأجّلنا النظر فيه.

2 - عرض نقد المحدثين لنظرية الإعراب

تناول المحدثون الوظائف النحوية في نطاق بحث قضية الإعراب ونظرية العوامل في التراث النحوي، وقد أجمعوا على نقد نظرية الإعراب والعوامل وسلموا بضرورة تخليص النحو العربي منها واجتهدوا اجتهادات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، واستبدال هذه الفرضيات بمبادئ أخرى بدت لهم أفضل لوصف العربية.

وقد بدا لنا أن نقد المحدثين لنظرية الإعراب والعوامل يستند إلى حجتين رئيسيتين نفصل بينهما فصلا منهجيا بمقتضى التجريد الذي يقتضيه البحث وإن كانتا شديدتي الاتصال والتشابك في النصوص التي نلخّصها.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 1 . 1 .